في كلمة مهمة وجهها لمجلس القيادة الرئاسيً.. لملس:

إجراءاتنا تنطلق من مسؤولية وواجب إنساني وأخلاقي رفضا لتعذيب أهلنا في عدن

منع توريد الإيرادات ليس إجراءً سياسيًا بل تعبيرًا عن الرفض التام لعدم إيفاء الحكومة بالتزاماتها

الأمناء / خاص:

أكد وزير الدولة، محافظ العاصمة عدن، الأستاذ أحمد حامد لملس، أن الأجراء الذي اتخذته السلطة المحلية بوقف توريد الإيرادات إلى البنك المركزي مسؤولية وواجب إنساني وأخلاقي، رفضًا لتعذيب أبناء العاصمة عدن.

وأشار لملس، في كلمة وجهها إلى مجلس القيادة الرئاسي، حرص السلطة المحلية على انتهاج العمل المؤسسي، والتزامها بالنظام والقانون، ولكن ذلك لن يكون قيدًا يكبّلها عن أداء واجبها في مواجهة ورفض تعذيب أبناء العاصمة عدن.

وأضاف لملس: "إن السلطة والمجتمع المحلي في العاصمة عدن بقدر حرصهم على العمل المؤسسي وتطبيق النظام، فإنهم يرفضون الممارسات والأساليب التي تقود إلى الاستمرار في بقاء وضع كهرباء عدن كما هو، باعتباره أبسط حق ومطلب للمواطن».

ولفت لملس إلى أن الإجراء المُتبع من قبل السلطة المحلية في العاصمة عدن بمنع توريد الإيرادات إلى البنك المركزي، ليس إجراءً سياسيًا، وفق ما فسره ويفسره بعض المغرضين، وإنما هو تعبير عن الرفض التام لعدم إيفاء الحكومة بالتزاماتها تجاه عدن واستمرارها في استخدام ملف الكهرباء كأداة لمعاقبة المواطن، وحرصت السلطة على بقاء الإيرادات في أماكنها.

ونوّه لملس إلى أن «عدم وضع معالجات لتأمين وقود الكهرباء وغياب الحلول المستدامة يفرض علينا مسؤولية إنسانية ورسمية وواجب أخلاقي ومسؤول أن نرعى شعبنا ونمنع تعرضهم للأزمات والكوارث ونقوم باللازم وفق النظام والقانون».

وتابع لملس قائلا: "إن توفير الخدمات للمواطنين والقيام بالواجب هو ضمان وأساس لبقاء أجهزة الدولة واستمرارية المؤسسات، فالسلطة في أي مكان موجودة لخدمة الشعب وليس لتأزيمه وتعذيبه".

وذكّر لملس في كلمته، بأن تأخير وتأزيم وضع الكهرباء، كان في العام الماضي في ظل تصدير وبيع النفط الخام، وكان موقف السلطة المحلية حينها واضحا، بأن توفير الوقود لكهرباء عدن ليس مسؤولية السلطة المحلية، وذلك في الاجتماع الذي عقده مجلس القيادة الرئاسي مع نخبة من الشخصيات في العاصمة، حيث وجه مجلس القيادة الحكومة حينها بتوفير الوقود بما يضمن الاستقرار في المستوى المتوسّط والمقبول للمواطن خلال فصل الصيف.

واختتم لملس كلمته قائلا: "تؤكد السلطة المحلية، إنها ومنذ الوهلة الأولى طالبت بتحييد ملف الخدمات عن الصراع السياسي وما زالت تعمل على ذلك، ولكن هناك من لا يزال يصرّ على استخدام هذا الملف كأداة ضغط لتحقيق أهدافه السياسية دون اكتراث لمعاناة المواطن».

الأمين العام للمجلس المحلي بمديرية خور مكسر بالعاصمة عدن لـ«الأمناء»:

لدينا صلاحيات واسعة من المحافظ لمعالجة المشاكل الطارئة في المديرية

الأمناء / قيصر ياسين وعارف الضرغام:

أكد الأمين العام للمجلس المحلي بمديرية خورمكسر، منير القطيبي، قيام السلطة المحلية بمديرية خور مكسر بتنفيذ الكثير من المشاريع التنموية والخدمية، وأن هناك الكثير من المشاريع قيد التنفيذ إضافة إلى مشاريع في انتظار التوقيع عليها لتدخل حيز التنفيذ، وهي مشاريع تتمثل في وحدة الصرف الصحي بكلفة مليوني دولار، بتمويل من منظمة أوكسفام، وكذلك وضع الحجر الأساس لمشروع إنشاء شبكة صرف صحي لحي الجامعة بمديرية خورمكسر، الذي يأتي بتمويل من صندوق الأشغال، ويعتبر هذا المشروع ضمن مشاريع البنية التحية في المديرية. مؤكدا أن هذا المشروع سيستفيد منه نحو 13 ألف نسمة، والذي سيكون بمساحة إجمالية 130

وأضاف في تصريح خاص لـ«الأمناء» أن هناك مشروع الصرف الصحي بحي الزراعة، وكذلك مشروع صرف صحي لحي النصر الجديد والصولبان، سيتم التوقيع لتنفيذه خلال هذا الأسبوع إن شاء الله.

وأوضح القطيبي أن السلطة المحلية في مديرية خور مكسر انتهت مؤخراً من ترميم وإعادة تأهيل الجزء الذي دمرته الحرب الأخيرة وعملت على تأثيثه، وسيتم استيعاب كل إدارات المكاتب التنفيذية في غرفه الجديدة، بالإضافة إلى تواصل العمل في مشروع بناء 8 فصول دراسية في مدرسة خليفة، وهو أحد المشاريع قيد التنفيذ.

وأوضح القطيبي في تصريحه لـ«الأمناء» قائلاً: «السلطة المحلية بالمديرية بذلت جهوداً كبيرة في معالجة إشكاليات المياه وضخها للأحياء السكنية التي كانت تعاني من ضعف في وصول المياه إليها، وأثمرت تلك الجهود بحلها في بعض المناطق إلا أن هناك بعض الصعوبات التي واجهتنا في مناطق أخرى بسبب شبكة المياه القديمة والمتهالكة، وكذلك بسبب التوسع العمراني في بعض المناطق، ولهذا فهي تعاني من ضعف وصول المياه إليها».

وأضاف القطيبي قائلاً: «نشكر إدارة مؤسسة المياه على جهودهم الطيبة في مساعدتنا ولما يبذلونه من جهد في إصلاح شبكة المياه، ولما يقومون به جهد مضن في إصلاح شبكة الصرف الصحي، ولقيامهم بواجبهم على أكمل وجه، رغم شحة الإمكانيات».

واختتم القطيبي تصريحه قائلاً: «إن وضع المواطن المعيشي وضع صعب، ونحن نبذل جهدنا للتخفيف من معاناته، وذلك وفق الصلاحيات الممنوحة لنا مؤخراً من قبل السلطة المحلية في المحافظة لحل أي مشكلة طارئة حتى لو كانت المبالغ المطلوبة للحل كبيرة، سواء في مجال الكهرباء أو المياه أو الصرف الصحي، ما دام الأمر يصب في مصلحة المواطن، وكل ذلك بتوجيهات من معالي وزير الدولة محافظ العاصمة عدن أحمد حامد لملس الذي نكن له كل الشكر والامتنان».

الإمارات.. حضور دائم وعنوان البحث عن الاستقرار

الأمناء / خاص:

أثير تفاعل كبير مع المباحثات التي أجراها الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس دولة الإمارات، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير ديوان الرئاسة، مع رئيس الحكومة معين عبدالملك، في إطار الحضور الإماراتي الداعم للاستقرار.

ففي اتصال هاتفي، جرت مناقشة العلاقات الثنائية، بجانب استعراض التحركات المستمرة لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار.

وخلال هذه المباحثات، اطلع الشيخ منصور بن زايد على مجمل الأوضاع المستجدة والعوائق وأهمية استمرار الدعم الإنساني والتنموي، وقد جدد التأكيد على مواصلة دعم دولة الإمارات ومساندتها لكل ما يحقق مصلحة المواطنين ويسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار.

هذه المباحثات جاءت في أعقاب اللقاء الذي جمع محمد حمد الزعابي، سفير دولة الإمارات لدى اليمن، مع معين عبدالملك.

جرى خلال هذا اللقاء، بحث سبل توطيد التعاون وتطوير آليات العمل المشترك، بجانب استعراض مستجدات الوضع في اليمن، والجهود الإقليمية والدولية المبذولة لاستعادة مسار العملية السياسية الرامية إلى التوصل لحل سياسي دائم للأزمة.

دولة الإمارات لها حضور رئيسٌ في إطار تحقيق الاستقرار، ودائما ما يبرز دورها في إطار تحقيق حلحلة مطلوبة سواء على صعيد تحقيق الاستقرار السياسي عبر دور دبلوماسي حكيم أو من خلال تعزيز الأوضاع الإنسانية بفضل سياساتها الإغاثية الراسخة منذ تأسيسها.

وعلى مدار السنوات الماضية، اتبعت دولة الإمارات نهجًا يراعي السلام والاستقرار، وحلت بدورها كطرف فاعل ويُعوَّل عليها في هذا المسار.

أما العمل الإغاثي، فهو الأكثر بزوغا في الدور الإماراتي العظيم والمستمر حتى الآن، حيث قدّمت أبو ظبي منذ عام 2015، مساعدات إجمالية بقيمة 6.6 مليار دولار أميركي، ووديعة بقيمة 300 مليون دولار أميركي لدعم عملتها المحلية.